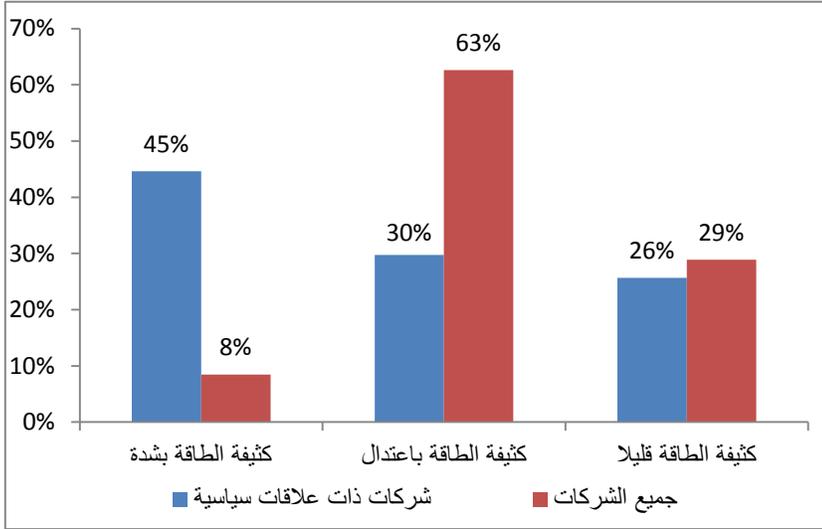
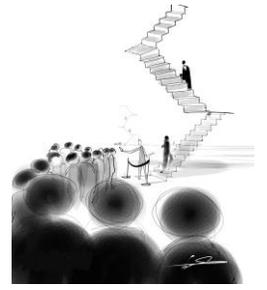


الامتيازات بدلا من الوظائف

حصول الشركات المتمتعة بنفوذ سياسي على امتيازات سخية على صعيد السياسات يقوض المنافسة وخلق فرص العمل



مصر: من المرجح لشركات الصناعات التحويلية التي تتمتع بعلاقات سياسية أن تعمل في الصناعات كثيفة الطاقة، وهو الأمر الذي يعكس وصولها التمييزي لأوجه دعم الطاقة ومن ثم إلى رأس المال.

ونحن نعرف الشركات ذات العلاقات السياسية باعتبارها شركات يديرها أو يمتلكها رجال أعمال مؤثرين ممن تمتعوا بمنصب عليا سياسية في الحكومة أو في الحزب الوطني الديمقراطي قبل عام 2011.

يوضح الشكل هذا أن شركات التصنيع ذات العلاقات السياسية تعمل على الأرجح في الصناعات كثيفة الطاقة، حيث يعمل 45 في المائة منها في الصناعات كثيفة الطاقة مقارنة بنسبة 8 في المائة فقط من شركات التصنيع ككل.

المشكلة

كثيرا ما تؤدي السياسات المتبعة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تقيد المنافسة وخلق الوظائف بفعل القيود المفروضة على إنشاء الشركات ونمو الإنتاجية.

التحليل

غالبا ما تكون السياسات خاضعة لهيمنة قلة من الشركات المتمتعة بنفوذ سياسي. ويؤدي ذلك خلق امتيازات بدلا من تكافؤ الفرص، مع تقوكل من المنافسة، وقدرة رواد الأعمال على الحصول على فرص على قدم المساواة، وخلق الوظائف وفرص العمل.

الحل

إصلاح السياسات المؤدية بصورة مفرطة إلى تقيد المنافسة. ويتطلب إنجاز أجندة الإصلاح واستدامتها بناء مؤسسات تضمن المنافسة. وبمنفس القدر من الأهمية ضمان الشفافية والافتقار في وضع السياسات.

الملخص

المشكلة

غالبا ما تؤدي سياسات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى خلق قدرة القطاع الرسمي على خلق الوظائف من خلال تقيد دخول وخروج الشركات ونمو الإنتاجية. وتتضمن هذه السياسات حواجز قانونية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات؛ وحواجز إدارية مقيدة لدخول الشركات إلى السوق والمنافسة؛ وإعانات دعم أسعار الطاقة الممنوحة لقطاع الصناعة، وحواجز تجارية تشمل إجراءات غير جمركية؛ ومتطلبات الحصول على تراخيص حصرية للعمل في قطاعات معينة؛ أو حواجز الوصول إلى القضاء والأراضي والمناطق الصناعية؛ أو التطبيق التمييزي للوائح والقواعد الإجرائية.

التحليل

خضعت هذه السياسات في أغلب الحالات لسيطرة قلة من الشركات ذات العلاقات السياسية في بلدان المنطقة.

أقامت الحكومة في كل من مصر وتونس حواجز أمام دخول الشركات إلى السوق والمنافسة، بل تم ذلك على الرغم من انخراط البلدين في عملية التحرر الاقتصادي. وتحديدا، فإن البيانات عن الشركات المتمتعة بنفوذ سياسي (والمعرفة أعلاه) توضح أن

- 78 في المائة من الشركات ذات العلاقة السياسية عملت في قطاعات الخدمات (الاقتصاد الداخلي)، وكان حضورها أكثر انتشارا في مصر (60 في المائة في قطاع الخدمات، و30 في المائة في قطاع التصنيع).
- حظيت هذه الشركات بنصيب الأسد من الأرباح في كلا البلدين.

في مصر، تستفيد الشركات ذات العلاقات السياسية بصورة غير متناسبة من الحماية التجارية عبر الحواجز الفنية غير الجمركية المفروضة على واردات السلع التي تباعها هذه الشركات؛ والوصول التمييزي إلى إعانات دعم

وأُسفر ذلك عن نشوء بيئة سياسات تخلق الامتيازات بدلا من تساوي الفرص، إلى جانب تقويض خلق فرص العمل.

التحليل يستند إلى بيانات حديثة

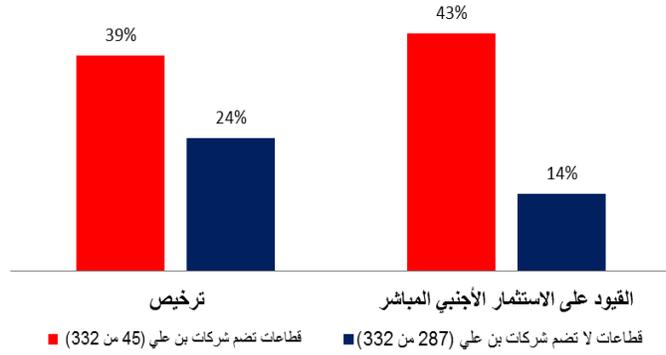
- أصبحت البيانات والمعلومات الجديدة عن الشريحة الأولى من الشركات المتمتعة بنفوذ سياسي في مصر متاحة بعد ثورات الربيع العربي. وهي تقدم لأول مرة شواهد وأدلة على الصورة الكاملة لآلية التحول الاقتصادي الكلي من المتمتع بعلاقات سياسية إلى الحصول التمييزي على مزايا مما يؤدي إلى الحد من التنافس على قدم المساواة وضعف ديناميكيات الشركات وتباطؤ النمو الكلي للوظائف.

أدت السياسات في مصر وتونس إلى منح امتيازات لقلّة من الشركات ذات العلاقات السياسية؛ وما زال الكثير من هذه السياسات موجودا حتى الآن.

تونس: من المرجح أن تعمل الشركات ذات العلاقات في القطاعات المحمية من المنافسة عبر الحواجز المفروضة على دخول الشركات إلى السوق.

ونحن نعرف الشركات ذات العلاقات السياسية باعتبارها الشركات ذات الأصول التي صودرت بعد ثورة الياسمين في عام 2011 باعتبارها أصولاً مملوكة لأسرة بن علي.

يوضح الشكل هذا أن 39 في المائة من القطاعات التي كانت تضم شركة واحدة على الأقل لأسرة بن علي تتطلب الحصول على موافقة وترخيص من الحكومة، مقابل 24 في المائة من القطاعات التي لم تشمل شركات ذات علاقات سياسية. وبالمثل، تتم حماية 43 في المائة من القطاعات التي تضم شركات ذات علاقات سياسية مقابل 14 في المائة فقط من القطاعات التي لا تتواجد فيها تلك الشركات.



تتضمن هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، جهة مستقلة معنية بالمنافسة، وقوانين ملائمة للمشتريات الحكومية، وسلطة قضائية مستقلة، وإدارة حكومية مختصة قابلة للمساءلة.

ضمان الشفافية والانفتاح في وضع السياسات

من الصعب تصور كيفية إنشاء مؤسسات تضمن المنافسة بدون وصول المواطن إلى المعلومات المتعلقة بالقوانين واللوائح المقترحة؛ ومعرفة المواطن بالأسهم التي يمتلكها السياسيون في الشركات، ووعي المواطن بشأن المستفيدين من إعانات الدعم، ومقدمي عروض المشتريات الحكومية، وعمليات بيع الأراضي العمومية، والخصخصة، الخ.

أخيراً، يقدم هذا التقرير دليلاً لصانعي السياسات- أوردنا ملخصاً له أعلاه، نستطيع أن نستخدمه الحكومات كإطار عند تصميم وتنفيذ السياسات.

الوصول التمييزي إلى المؤسسات المملوكة للدولة التي تم خصصتها.

حدت العلاقات السياسية من المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكنها لم تفعل ذلك بالضرورة في منطقة شرق آسيا

لا يقتصر وجود الشركات ذات العلاقات السياسية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي موجودة أيضاً في منطقة شرق آسيا. فكيف لنا أن نشرح التواتج الاقتصادية المختلفة؟ تشير الدلائل المتاحة إلى أن العلاقات السياسية لم تكن كافية لهروب الشركات في شرق آسيا من المنافسة. فعلى سبيل المثال، ارتبطت الامتيازات بصورة معقولة بأهداف الأداء (حتى بالنسبة للشركات المطلعة على بواطن الأمور) بينما أدى توجيه الصادرات إلى تعرض الشركات للمنافسة في الأسواق العالمية المتنافسة.

الحل

إصلاح السياسات المقيدة للمنافسة

تتضمن هذه السياسات، من بين أشياء أخرى، حواجز إدارية أمام دخول الشركات إلى السوق؛ وقوانين الإفلاس المرهقة؛ وإعانات دعم أسعار الطاقة الممنوحة لقطاع الصناعة؛ والحواجز القانونية الماثلة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات؛ والحواجز التجارية؛ ومتطلبات التراخيص الحصرية؛ أو حواجز الوصول إلى القضاء والأراضي والمناطق الصناعية.

تقليل حيز التطبيق التمييزي للسياسات

تقتضي المساواة في إنفاذ القوانين أن تكون لدى الموظفين العموميين حوافز مشجعة على ممارسة حرية التصرف والتقدير بصورة عادلة وشفافة. ومن المرجح أن تتواجد هذه الحوافز عند وضوح القوانين؛ واستناد العمل والترقيات في الإدارات المختصة إلى الجدارة والاستحقاق بدلاً من العلاقات والصلات؛ وتقدير الاستحقاق بموجب المساهمات في تحقيق الأهداف المشروعة للسياسة العامة.

خلق المؤسسات التي تضمن المنافسة

أسعار الطاقة والأراضي أو التراخيص؛ وقلة عمليات التفتيش من قبل المسؤولين الحكوميين.

في تونس، تتمتع الشركات ذات العلاقات السياسية بالحماية عبر متطلبات الترخيص الحصري للعمل في قطاعات الخدمات المربحة وفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات.

من الواضح أن الشركات ذات العلاقات السياسية استفادت بصورة غير متناسبة من الامتيازات المالية في تونس أو الائتمانات الممنوحة من البنوك الحكومية في مصر.

بعد أخذ هذه الامتيازات في الحسبان، لا تعتبر الشركات ذات العلاقات السياسية أكثر ربحية (بل هي أحياناً أقل ربحية) من غيرها من الشركات في هذين البلدين.

من شأن هذه الامتيازات أن تعيق ديناميكيات الشركات المتعلقة بخلق الوظائف وفرص العمل:

ففي القطاعات الخاضعة لهيمنة الشركات ذات العلاقات السياسية في مصر، يقل دخول الشركات في السوق بنسبة 28 في المائة على الرغم من الأرباح غير الاعتيادية التي تحصل عليها من هذه القطاعات؛ وتشير الشركات إلى قدر قليل من المنافسة.

في مصر، ينخفض نمو الوظائف بحوالي 1.4 نقطة مئوية سنوياً عند دخول الشركات المتمتعة بنفوذ سياسي إلى قطاعات جديدة لم تكن تضم في السابق شركات ذات علاقات سياسية.

تشير الشواهد الكمية إلى وجود أليات مماثلة في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأخرة عن المناطق الأخرى من حيث مؤشرات الحكم الرشيد والفساد؛ والاستخدام المتكرر للحواجز التجارية غير الجمركية؛ ووجود كثير من شبكات المحسوبية بين العسكريين ومجتمع الأعمال.

في اليمن، تتحكم الشركات ذات العلاقات السياسية في قطاعات النفط والاتصالات، وإنتاج القات.

في إيران، استفادت المؤسسة العسكرية من

لمزيد من المعلومات المرجعية والتحليل التفصيلي والتوصيات الخاصة بالسياسة راجع الفصل الثالث من تقرير إقليمي أصدره البنك الدولي في عام 2014 بعنوان: "الوظائف أو الامتيازات: خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".